*أسباب حذف الفاعل، وتغيير الفعل عند حذفه*

*بحث في النحو*

*إعداد/ أيمن محمد أبو بكر*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*ayman.abobakr@mediu.ws*

*خلاصة*—هذا البحث يبحث في أسباب حذف الفاعل، وتغيير الفعل عند حذفه.

*الكلمات المفتاحية: الفاعل، الإيجاز، الإعراب.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس أسباب حذف الفاعل، وتغيير الفعل عند حذفه، وللفاعل من الأحكام الرفع، ومن المعلوم أن المفعول به يكون منصوبًا؛ فإذا حُذِفَ الْفَاعِلُ -وهو مرفوع- ذَهَب رَفْعُهُ، وجاء ما ناب عنه كمفعول به فارتفع؛ أي: جاءه الرفع الذي يستحقه بالنيابة، وهو غير الرفع الذي كان للفاعل بالأصالة. فكأن الفاعل لَمَّا حُذِفَ حُذِفَ بِرَفْعِهِ، وكأن المفعول لما جاء نائبًا عنه جاءه رفعُ النيابة، فكأنه طالبَ بحقه، ورفع القضية في طرفة عين، وقال: حَلَلْتُ محل الفاعل؛ أيليق أن أبقى منصوبًا كما كنت فضلة؟ وجاءه الحكم والقرار في طرفة عين: لقد كنتَ منصوبًا وأنت مفعول، أَمَا وَقَدْ صِرْتَ نَائِبَ فَاعِل فالرفع حقُّك، كما كان حقَّ الذي حللت محله.

1. *المقالة*

أسباب حذف الفاعل:

العلماء على أن الفاعل يُحْذَفُ من الكلام، ولعلِّي في البداية أذكر بأن هناك صلةً وشِيجَة بين اللغة وحياة أصحابنا.

فيحذف الفاعل لغرضٍ لفظي أو معنوي، ومعنى هذا أن الحذف لا يكون إلا لغرض، وهناك قاعدة مهمة في هذا الشأن، وهي: إذا أمكن الإتيان بالضمير متصلًا فلا يجوز العدول عنه إلى الانفصال.

ما وجه الشبه بين هذه القاعدة وقولنا: يُحْذَف الفاعل لغرضٍ لفظيٍّ أو معنوي؟

وجه الشبه: أن الاتصال أولى من الانفصال، وأن استمرار الحياة الزوجية أولى من الطلاق، وأن معاملة الجيران بإحسان أفضل من التعزيل والعزلة والفراق، والبحث عن سكنٍ جديد.

يحذف الفاعل لغرض: أي أن الحذف في الأساليب العربية لا يكون اعتباطًا، والعلماء عندما يذكرون هذه العبارة -كابن مالك، وكأبي البقاء- يقولون: يُحْذَفُ الفاعل.

قد يؤدي هذا التعبير إلى لبس؛ لأننا قلنا في درس الفاعل: الفاعل لا يَسوغ حذفه، ولا يُسَوِّغُ حذفه مسوغ؛ فكيف نقول مرة: لا يحذف الفاعل. ونقول أخرى: يحذف الفاعل لغرضٍ لفظي.

هنا يزول اللبس بكلمةٍ؛ كان ينبغي أن يذكرها العلماء، وهي: "يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنُوبُ عنه مفعول"؛ لكي يتم الفرق بين حذف الفاعل المُلبِس الذي يفيد أن الفاعل عمدةٌ لا يُحْذَف؛ فكيف يحذف ها هنا؟! وبين حذف الفاعل في باب النائب عنه، فلا يجتمع الفاعل ونائبه على رفعٍ في تركيب.

هل تقول: زرع الفلاحُ القطنُ؟

الجواب: لا، إنَّما الصواب أن نقول: زَرَعَ الفلاحُ القطنَ.

لماذا لا يجوز أن يقال: زرع الفلاحُ القطنُ -باعتبار أن "زَرَعَ" فعل ماض، وأن "الفلاحُ" فاعل مرفوع, وأن "القطنُ": نائب فاعلٍ مرفوع-؟

الجواب: لا يُجْمَع بين الفاعل ونائبه مرفوعينِ؛ فإذا كان لا بد من اجتماعٍ فليكن التفريقُ الذي أشار إليه أبو البقاء؛ من أنَّ الفاعل يأخذ الحركةَ الأقوى، وأنَّ المفعول يأخذ الحركة الأقل؛ لأنَّه أضعفُ، وهكذا تنطقُ بالجملة فتقول: زَرَعَ الْفَلَّاحُ القطنَ، وقرأ محمد القرآنَ، وفتح سعدٌ البلادَ، وفتح عمرو مصرَ، وأنشأ الفاروق الدواوينَ، وجمع عثمان المصحفَ على قراءة واحدةٍ، وهكذا.

أي: أنك تأتي بالفاعل مرفوعًا، وتأتي معه بالمفعول به منصوبًا، ولا تستطيع الجمع بين مرفوعينِ بحجة أنَّ الأول فاعل، وأنَّ الثاني نائبه؛ لماذا؟

لأنَّه لا يجمع بين الفاعل ونائبه؛ إنَّما ينوب عن الفاعل ما ينوب بعد حذفه.

فلماذا يُحْذَفُ الفاعل؟

قال العلماء: إنَّما يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي، ورحم الله ابن مالك حيث قال: "فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له مفعول به أو جارٌّ ومجرور وغيره بشروطه".

أي: أنَّ الفاعل يُحْذَفُ أولًا لغرضٍ؛ قد يكون لفظيًّا، وقد يكون معنويًّا، فينوب عنه -أي: أن هناك مراقبة- فإذا وَجَدَ المفعول به الفاعلَ قد حُذِفَ نَابَ عنه فورًا، وجرى مجراه في كل ما له.

والسؤال: ما المراد بقول ابن مالكٍ وأبي البقاء وغيرهما: في كل ما له؟ ماذا للفاعل من أحكام؟

الفاعل عمدة؛ إذن المفعول به يصبح عمدة، وقد كان فضلة مع وجود الفاعل؛ فلما حُذف الفاعل، وجاء المفعول به موضعه صار عمدة.

وللفاعل من الأحكام الرفع، ومن المعلوم أن المفعول به يكون منصوبًا؛ فإذا حُذِفَ الْفَاعِلُ -وهو مرفوع- ذَهَب رَفْعُهُ، وجاء ما ناب عنه كمفعول به فارتفع؛ أي: جاءه الرفع الذي يستحقه بالنيابة، وهو غير الرفع الذي كان للفاعل بالأصالة. فكأن الفاعل لَمَّا حُذِفَ حُذِفَ بِرَفْعِهِ، وكأن المفعول لما جاء نائبًا عنه جاءه رفعُ النيابة، فكأنه طالبَ بحقه، ورفع القضية في طرفة عين، وقال: حَلَلْتُ محل الفاعل؛ أيليق أن أبقى منصوبًا كما كنت فضلة؟ وجاءه الحكم والقرار في طرفة عين: لقد كنتَ منصوبًا وأنت مفعول، أَمَا وَقَدْ صِرْتَ نَائِبَ فَاعِل فالرفع حقُّك، كما كان حقَّ الذي حللت محله.

كيف يكون حذف الفاعل لغرضٍ لفظيٍّ؟

قال العلماء: يكون على نحوٍ من الأنحاء الآتية: على قصد الإيجاز، والإيجاز هو البلاغة، ومن ذلك قول الله تعالى: {ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ} [الحج: 60]؛ {ﮋ} ليس أصلي الصيغة، {ﮎ ﮏ} من الذي بغى عليه؟ المعتدون، والكافرون، والظالمون. فالهدف هو الإيجاز.

أولًا: الأغراض اللفظية التي يحذف من أجلها الفاعل:

أ. قصد السجعة:

والسجع -كما في علم البلاغة-: نهاية الفواصل بحرفٍ واحد، وهو زينة لفظية تكون أجمل إذا جاءت غير متكلَّفة -أي: إذا جاءت على المعنى الذي لم يحدث به خلل من أجل مراعاتها- فليس من البلاغة أن تراعي أمرًا لفظيًّا، وأن تحسِّن أمرًا موسيقيًّا ليقبل عليه السامعون إقبالًا نديًّا، وَأَنْتَ مخلٌّ بالمعنى الذي من أجله صغت الألفاظ، وَنَسَّقْتَ التراكيب، لكن إذا كان كلامك مسجوعًا، والمعنى الذي تعبر به وعنه بألفاظك سليمًا معافى قويًّا فتيًّا- فلا بأس، بل إن ذلك يشهد بثبوت القدم التي لا تَزِلّ بعد ثبوت، ويشهد بالبيان والعرفان، وأنك من أهل الفصاحة والبيان.

ومثال السجعة في كتب النحو: من طابت سريرته حُمِدَت سيرته، نلاحظ هنا "سريرته" التاء مضمومة؛ لماذا؟

لأنَّ الإعراب عليها، وقد يظن صغار التلاميذ أنَّ آخر الكلمة الهاء، وهذا لا يليق؛ إن الكلمة هي "سريرة" فالهاء مضاف إليه؛ إذن الإعراب يظهر على الحرف الأخير من الكلمة، والحرف الأخير من الكلمة هو التاء.

بدأ المتحدث بهذه الجملة فقال: "من طابت سريرته"، وكان لزامًا عليه أن يضع الضمة فوق التاء؛ لأنَّ سريرته فاعل، والفاعل مرفوع؛ فإذا قال: "حمد الناس" لا بد أن يقول: "سِيرَتَه" وعندئذٍ تختل السجعة؛ لأن الغرض ليس الموافقة في الحرف، وإنما الموافقة في الحرف وفي ضبطه؛ ما الذي يجعل "سِيرَتَهُ" "سِيرَتُه"؟ أن يُحْذَفَ الفاعل، وأن يصبح المفعول به نائبًا عنه، فيأخذ حكمه، وأول أحكامه الرفع، فتصبح العبارة: حُمِدَتْ سِيرَتُه.

هكذا بالوقف؛ فإذا قرأت العبارتينِ معًا -ولا بد أن تقرأهما معًا؛ لأن بينهما مَنْ جَمَعَ بينهما، وما جمع بينهما؛ من جمع بينهما: هو المتحدِّث، وما جمع بينهما: الأداة، وهي "مَنْ"، فتقول هكذا: من طابت سريرته حُمدت سيرته.

ولا شك أن من طابت سريرته يوم تُبْلَى السرائر، والسريرة: ضمير مطوي؛ إذا طابت -أي: إذا صلح القلب صلح البدن كله، وإذا فسد القلب فسد البدن كله، فتمتد اليد بالعدوان، وتمتد العين بالأذى، وتمتد الخطى بالآثام.

أما إذا طابت السريرة، وصلح القلب، فسوف تنظر العينان إلى الرياض، وسوف ترقبان حركة النجوم في السماء بـ"سبحانك ما خلقت هذا باطلًا" ولم تمتد يد ببطشٍ أو عدوان، ولم تمتد خُطى في ظلام وآثام، وعندئذٍ لم يذكر الناس إلا كل خيرٍ لهذا الذي طابت سريرته.

ب. إصلاح النظم:

ولعل هناك مناسبة بين قصد السجعة وإصلاح النظم، فالسجعة تكون في النثر، كما في المثال: من طابت سريرته حُمدت سيرته. لكن النظم يكون في الشعر، ومن إصلاح النظم نعلم أن الشاعر لا بد أن يكون على علمٍ بالعروض، ولا بد أن يكون على علمٍ بأسرار اللغة، وإلا كيف يصلح الكلام؛ ليستقيم على وزن فعله.

يقول الأعشى وهو من البسيط:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عُلِّقتُها عرضًا وعلقت رجلًا | \* | غيري وَعُلِّقَ أُخْرَى غيرها الرجل |

إذا بنيت للمعلوم أفسدت النظم؛ لأنه لا يستطيع أن يقول -في "عُلِّقْتُها-: تعلقت بي، ولا تعلقتُ بها، ولا علَّقها قلبي.

ثانيًا: الأغراض المعنوية:

أ. العلم بالفاعل:

قال تعالى: {ﭥ ﭦ ﭧ} [النساء: 28] "خُلق" مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو الذي نقول عنه: مبني للمجهول، لكني لا أحب هذا التعبير في القرآن الكريم، فليس هناك مجهول، ومعاذ الله أن يكون الله مجهولًا، إنَّما نقول: الفعل مبني لما لم يسمَّ فاعله، أو نقول -كما كان سيبويه يقول-: مبني للمفعول. وَعَبَّرَ عنها الزمخشري وأبو حيان وغيرهما: "مبني للمفعول" وهي عبارة حصيفة نظيفة شريفة؛ لأن الفعل قد يُبْنَى للفاعل مثل: {ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ} [المجادلة: 21] الفعل بني للفاعل، فجاء هكذا: {ﰓ} ويبنى للمفعول: {ﯰ ﯱ} [هود: 44] ويبنى للمفعول: {ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ} [الزمر: 73].

معنى ذلك: أن هناك فعلًا يُبْنَى للفاعل، فيكون أصلي الصيغة، لا نضُم أولَه، ونكسر ما قبل آخره، ولا نضم أوله ونفتح ما قبل آخره، وإنما نأتي به على بنائه "كَتَبَ، انْتَصَرَ، خَرَجَ، أَخْرَجَ..." وهكذا: {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ} [التوبة: 40] فقال تعالى: {ﮦ} وهو أصلي الصيغة وواو الجماعة فاعل، {ﮨ ﮩ} لم يقل: نُصِرَ رَسول الله وإنما قال: {ﮨ ﮩ}، معنى هذا أنه أتى بالفعل أصلي الصيغة، بناه للفاعل، وهو لفظ الجلالة: {ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ} أَخْرَجَ: فعل ماض، والهاء: مفعول به، و{ﮬ ﮭ} الموصول: فاعل، وصلته: لا محل لها من الإعراب، وهي جملة {ﮫ}، لم يقل: إذ أُخْرِجَ، وإلا كان مبنيًّا للمفعول، وإنما هو مبني للفاعل؛ أي: أنه جاء هكذا من أجل الذين كفروا- من أجل إسناد إخراج النبي

{ﯕ ﯖ} لم يأت التعبير: "يُقَالُ"؛ ما الفرق بين يقول ويقال؟

"يقول" مبني للفاعل، "ويقال" مبني للمفعول، أو مبني لما لم يُسَمَّ فاعله.

{ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} أي "أنت" مبني للفاعل، {ﯞ ﯟ ﯠ} لم يأتِ النظم القرآني بقوله: فَأُنْزِلَتِ السّكينة، وإنما قال: {ﯞ ﯟ} وجاء التعبير: {ﯞ} هكذا؛ مبنيًّا للفاعل، ولم يأتِ مبنيًّا للمفعول.

{ﯢ} لم يقل: أُيِّدَ. وإنما قال: "أَيَّدَ- أخرج"، فجاء به مبنيًّا للفاعل، والفاعل مستتر تقديره "هو"، والضمير يعود على الذات العلية.

{ﯣ ﯤ ﯥ} "لم" جازمة، "وتروها" مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، ولا تقولوا من الأفعال الخمسة؛ لأنها لو كانت أفعالًا خمسة لعددناها على أصابعنا لا تتعداها إلى غيرها، لكنها أمثلة يقاس عليها كل مضارع اتصل به "ألف الاثنين" أو "واو الجماعة" أو "ياء المخاطبة".

لم يأت النظم القرآني "تُرَى" بالبناء للمفعول، وإنما قال: {ﯤ ﯥ} "رأى يرى"، "كتب يكتب"، "نصر ينصر" بالبناء للفاعل: {ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ} مبني للفاعل.

و{ﯦ} ولم يقل: وجُعِلَتْ كَلِمَةُ الذين كفروا السفلى، وإنَّما قال: {ﯦ} أي: الله، فالفعل مبني للفاعل، ليس مبينًّا للمفعول، ولعل سائلًا يسألُ: {ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ} لماذا جاءت مرفوعة؟

والحق أنَّ الواو ليست عاطفة؛ إنَّ الله جعل كلمةَ الذين كفروا السفلى، أما كلمته فليست في حاجة إلى "مَنْ" ولا إلى ما يجعلها عليا؛ فهي عليا بذاتها، ولذاتها، وبدون تصريفٍ فيها، أو تصريفٍ من أجلها، أو تصريف من فوقها أو من تحتها، ولذا جاء بالضمير منفصلًا مؤكدًا قائلًا: {ﯮ ﯯ} أي: دون سواها.

ب. الجهل به:

وهو عكس ما تقدم، تقول: نُبِّئْتُ بكذا؛ فما الذي نَبَّأَكَ؟ تقول: لا أعلم، إذن الجهل بالفاعل يقتضي معنويًّا حذفه.

ج. الإبهام:

وذلك إذا لم يتعلق مراد المتكلم بفاعلٍ معين؛ ما معنى ذلك؟. يتجسد معناه في قوله تعالى: {ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ} [النساء:86] النظم الجليل جاء ببناء الفعل للمفعول، فقال: {ﰀ} ليس المقصود: حَيَّاكُمْ إخوانكم، أو حياكم جيرانكم، أو حياكم آباؤكم وأمهاتكم، أو حياكم المسلمون، أو حياكم أهل الكتاب، ليس فاعل مقصودًا، ومن ثمَّ كان حذف الفاعل في قمة البلاغة؛ لأن المقصود ليس فاعلًا معينًا، وإنما المقصود: أيها المسلمون، إذا حياكم أي إنسانٍ بتحيةٍ، فحيوا بأحسن منها أو ردوها.

إذن، هناك غرض معنوي لحذف الفاعل، هو الإبهام، وأنتم تعلمون أن العبرة -في مثل هذه الآية- بالحدث؛ من ذلك قوله تعالى: {ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ} [المجادلة: 11] من الذي قال لنا: تفسحوا في المجالس، وكان علينا أن نستجيب له، وأن نفسح حتى يفسح الله لنا؟

إن أي إنسانٍ يأتي مجلسًا من المجالس، ولا يجد مكانًا يجلس فيه وينادي: أفسحوا لي يا إخواني، وجب على الناس أن يفسحوا له؛ لكي يفسح الله لهم من رحمته، ما ضر الناس إلا أنهم أفسحوا لذوي المكانات، وضيقوا على أصحاب الحاجات، تفسحوا في المجالس للشرفاء، أما المساكين فلم يلتفت إليهم أحدٌ، وهذا على غير هدي المسلمين.

ومن ثم حذف الفاعل من أجل أن أيَّ قادم يأتي مجلسنا، ويريد أن يجلس، فدعا داعٍ؛ قد يكون هذا الداعي من المجلس، وقد يكون هذا الداعي هو القادم نفسه- فعلينا أن نستجيب. يقول الشنفرى الأزدي في لاميته المشهورة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن | \* | بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ |

جاء بهذا البناء: "وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد". قال: مُدَّتْ؛ من الذي مد الأيدي إلى الزاد؟ أهم الأغنياء؟ أهم الضيوف؟ أهم أصحاب المنازل؟ أهم أصدقاء الشاعر؟

لا يعني الشاعر من الذي يمد، إنَّما ينظر الشاعر إلى الحدث؛ يريد الإبهام، إنه -كما يقولون- ليس عنده خيار، لا ينتقر -كما قال القائل-:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| نحن في المشتاة لا | \* | ترى الآدب فينا ينتقر |

لا ترى الذي يدعو إلى الطعام ينتقر ويختار، وإنما هو يدعو كل الناس:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن | \* | بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل |

أي: أنه إذا دعي الناس إلى الطعام وكان أحدهم- انتظر حتى يمد الناس أيديهم قبله؛ لأنه يرى أن أعجل الناس هو أجشع الناس.

د. تعظيم الفاعل:

وذلك بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول، كقوله : ((من بلي منكم بهذه القاذورة فليستتر بستر الله)) قال: ((من بُلي منكم بهذه القاذورة)) نصون الفاعل: نعظمه؛ فنصون اللسان عن ذكره مع القاذورة.

نقول: خُلِقَ الخنزير. الله تعالى خالق كل شيءٍ، لكن إذا قلت: خَلَقَ الله الخنزير. قد جمعت ولابست بين لفظ الجلالة والخنزير، وهذا مما لا يليق، ومن ثم كان حذف الفاعل من مقتضيات الأدب، ومن مقتضيات كلام العرب.

هـ. تعظيم المفعول:

وذلك بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل، ومثال ذلك: قولك: أوذي فلان. إذا عظمته واحتقرت من آذاه، إذا كان الذي أذاه حقيرًا، فأنت لا تجمع الحقير إلى جوار العظيم، وهذا بمثابة شرط الفهم.

فقد تكون عبارة: أوذي فلان. كعبارة: خلق الخنزير، فانظر ما الذي تريد أن تعظمه بصون اسمه عن مقارنة جاره؛ فإن كان المحذوف كالخنزير فقد عظمت الفاعل بحذفه، وإذا كان المحذوف أعظم من الذي آذاه فإنك تحذف الفاعل، وتنيب عنه المفعول؛ صونًا لاسم المفعول عن مقارنة الفاعل الحقيقي.

و. الستر على الفاعل؛ خوفًا منه أو عليه:

وذلك مثل: سُجِنَ فلان، وجُرِحَ فلان؛ إذا كان الخوف ممن سَجن، فإذا كان الخوف على من سُجِنَ قلت: سُجِنَ فلان وقلت أيضًا جُرِحَ فلان، لم تقل: جرح فلان فلانًا؛ إما لأنك تخاف من الفاعل، وإما أنك تخاف على المفعول.

2. تغيير الفعل عند حذف الفاعل:

هناك تغييرات تحدث للفعل عند بنائه لما لم يسمَّ فاعله، فهذه التغييرات تكون وفق ما يلي: يُضَمُّ أول الفعل مطلقًا -ماضيه ومضارعه- تقول: أُكْرِمَ زَيْد. ضممت الأول، وكسرت ما قبل الآخر، وتقول: يُكْرَمُ زيد. ضممت الأول مع أن الفعل مضارع، لكنك فتحت ما قبل الآخر، ويُضَمُّ مع الأول الثاني إذا كان الماضي مبدوءًا بتاءٍ زائدة، تقول: تُسلِّمَ الكتاب. ويضم مع الأول الحرف الثالث إن كان الماضي مفتتحًا بهمزة الوصل، تقول: اسْتُخْرِجَ الذَّهَبُ، واستُعمِل الناس.

إذا كانت عين الفعل واوًا قلبت ياء، تقول: قيل الحق. ومن أشم الكسرة ضمة لم يغير الياء، وهي لغة تسمى الإشمام، وهناك لغة إخلاص الكسر، وهما لغتان فصيحتان.

3. العلم بأمن اللبس:

قال ابن مالك في (شرح التسهيل): وبعض العرب يخلص الضم؛ فإن كانت العين واوًا سَلِمت لسكونها بعد ما يجانسها، وإن كانت العين ياءً انقلبت واوًا لسكونها بعد ضمة، وعلى هذه اللغة قال الراجز:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ليتَ وهل ينفع شيئًا ليتُ | \* | ليت شبابًا بُوع فاشتريت |

فالعين: بوع، وهي من البيع. ولا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير إلا بشرط: أن لا يلتبس؛ أي يتعين عند خوف اللبس إشمام الكسرة ضمة، ومثال ما يخاف فيه اللبس: بيع العبد، إذا أسندت إلى التاء؛ أتقول: بعت يا عبد أم بُعْتَ يا عبد بالإشمام؟

يجب الإشمام لأمن اللبس؛ لأنك إن قلت: بعت. فلا يُفْهَمُ منه البناء إذا كانت التاء هكذا؛ أهي فاعل أم هي نائب فاعل؟ بُعْتُ أم بِعْتُ؟

يقول ابن مالك: بل يتعين عند خوف اللبس إشمام الكسرة ضمة: "بُعْتُ" أي: ضم الشفتين، وهي "تُرَى".

ويقول ابن مالك أيضًا: وقد يحملهم ظهور المعنى، ويحملهم العلم بأمن اللبس مع ألا يُجْهَلَ المراد على الإتيان في جملة واحدةٍ بفاعل منصوب، وبمفعول مرفوع، كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ؛ الثوبُ: معروف أنه لا يمكن أن يخرق المسمار، ومع هذا قال الناس: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، والقياس الأعلى: أن يقولوا: خَرَقَ الثوبَ المسمارُ؛ لأن المسمار هو الفاعل، فحقه الرفع، والثوب مفعول به فحقه النصب. فحملهم أمن اللبس على أن يرفعوا المفعول، وأن ينصبوا الفاعل.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ